جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

النجف الاشرف

التعويض غير الكامل في المسؤولية المدنية

((دراسة مقارنة))

رسالة تقدمت بها الطالبة (ايمان احمد خليل) إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف/ أستاذ القانون المدني

أ.م.د جمال عبد كاظم

١٤٤٥هـ ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَإِذا مَسَّ الأنسان الضُّرُّ دعانا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا

كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَسَّهُ كَذَلِكَ زُيِّنَ

لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ))

صدق الله العلي العظيم

يونس الاية (١٢)

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، فقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي .... والدي الحبيب

إلى نور عيني وضوء دربي وملاكي في الحياة من كأن دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي ... أغلى الحبايب أمي الحبيبة

إلى من بهم، وعليهم اعتمد شموعي المتقدة، التي تنير ظلمة حياتي من بوجودهم اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها من عرفت معهم معنى الحياة ... إخوتي

إلى معلمي الأستاذ الدكتور (جمال عبد كاظم)، الذي أتشرف كل الشرف أن يكون لي المشرف و الموجه والمعلم مغتنما منه ثمرات علمه

إليهم جميعا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

راجيا من الله القبول، والسداد

الباحثة

شكر وامتنان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى صحبه أجمعين

اعترافا بالجميل ..

أتقدم بالشكر الجزيل إلى صاحب العلم الوفير الذي رعاني بحسن توجيه، وإرشاده الأستاذ الدكتور (أ.م.د جمال عبد كاظم)، الذي تفضل مشكورا بقبوله الإشراف على رسالتي، ولمتابعته المستمرة الأثر المباشر في إنجاز هذا العمل .

وأتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من عهد إليه مهمة مراجعة هذه الرسالة لغويا وعلميا إلى أن وصلت بالشكل التي هي عليه الان.

وأخيرا لا يفوتني أن أسجل شكري الوافر إلى الأخوة والأخوات العاملين في مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا و سواها من المكتبات والجامعات التي تشرفنا باستيفاء المصادر من رحاب مكتباتها الفنية .

وإلى جميع من له الفضل في اخراج الرسالة بالشكل الذي هي عليه، وكافة الأصدقاء والزملاء .. ممن لا يحضرني اسمه أثناء كتابة هذه السطور .

إليهم جميعا أسمى آيات التقدير والثناء

الباحثة

المحتويات

ت	اسم الموضوع	رقم الصفحة من	رقم الصفحة إلى
١	الآية القرائية	أ	
٢	الاهداء	ب	
٣	الشكر والتقدير	ج	
٤	ملخص البحث	د	
٥	المحتويات	هـ	و
٦	**مقدمة البحث**	١	٤
٧	**الفصل الأول: مفهوم التعويض غير الكامل**	٦	٥٨
٨	**المبحث الأول: ماهية التعويض غير الكامل**	٧	٢٨
٩	المطلب الأول: التعريف بالتعويض غير الكامل	٧	١٨
١٠	الفرع الأول: تعريف التعويض غير الكامل	٨	١١
١١	الفرع الثاني: خصائص التعويض غير الكامل	١١	١٨
١٢	المطلب الثاني معيار التعويض غير الكامل	١٨	٢٨
١٣	الفرع الأول: معيار التعويض غير الكامل الناشئ عن المسؤولية العقدية	١٩	٢٣
١٤	الفرع الثاني: معيار التعويض غير الكامل الناشئ عن المسؤولية التقصيرية	٢٣	٢٨
١٥	**المبحث الثاني: تمييز التعويض غير الكامل عما يشتبه به من اوضاع قانونية اخرى**	٢٩	٥٧
١٦	المطلب الأول: تمييز التعويض غير الكامل عن أوضاع مشابهة في القانون المدني	٣٠	٤٤
١٧	الفرع الأول: تمييز التعويض غير الكامل عن التعويض عن الضرر المتغير	٣٠	٣٨
١٨	الفرع الثاني تمييز التعويض غير الكامل عن التعويض في نظرية الظروف الطارئة	٣٨	٤٤
١٩	المطلب الثاني: تمييز التعويض غير الكامل عن أوضاع مشابهة في قوانين خاصة	٤٤	٥٧
٢٠	الفرع الأول: تمييز التعويض غير الكامل عن التعويض في قانون الاستملاك	٤٢	٥١

٢١	الفرع الثاني : تمييز التعويض غير الكامل عن التعويض في قانون العمل	٥١	٥٧
٢٢	**الفصل الثاني: مظاهر التعويض غير الكامل**	٥٨	١٠٤
٢٣	**المبحث الأول: مظاهر التعويض غير الكامل في المسؤولية العقدية**	٥٩	٧٥
٢٤	المطلب الأول: التعويض غير الكامل وفقا لشرط في العقد	٦٠	٦٧
٢٥	الفرع الأول: تعريف الشرط المخفف	٦٠	٦٤
٢٦	الفرع الثاني: محددات الشرط المخفف	٦٤	٦٧
٢٧	المطلب ثاني: صور التعويض غير الكامل تبعا لشرط في العقد	٦٧	٧٥
٢٨	الفرع الأول: تخفيف المسؤولية العقدية بتعديل نوع الالتزام	٦٧	٧٠
٢٩	الفرع الثاني تخفيف المسؤولية العقدية بتعديل درجة الالتزام	٧١	٧٥
٣٠	**المبحث الثاني: مظاهر التعويض غير الكامل في المسؤولية التقصيرية**	٧٦	١٠٤
٣١	المطلب الأول: مظهر التعويض غير الكامل باعتبار شخصه	٧٧	٩٤
٣٢	الفرع الأول: العوامل المؤثرة في المسؤول	٧٨	٨٧
٣٣	الفرع الثاني العوامل المؤثرة في المضرور	٨٨	٩٤
٣٤	المطلب الثاني: مظهر التعويض غير الكامل باعتبار موضوعه	٩٥	١٠٤
٣٥	الفرع الأول: مظهر التعويض غير الكامل المرافق للظروف الملابسة للفعل الضار	٩٦	١٠٠
٣٦	الفرع الثاني: تقدير التعويض غير الكامل استنادا لتأثره بعنصر الإدراك	١٠٠	١٠٤
٣٧	**الخاتمة**	١٠٥	١٠٦
٣٨	**المصادر**	١٠٧	١١٦

ملخص البحث

إنّ موضوع التعويض غير الكامل هو موضوع تطبيقي أكثر مما هو موضوع نظري وقد أخذ حيزاً في الفقه والقضاء، وحتى في التشريع لوجود نصوص، وأن لم تكن صريحة إلاّ أنّها تشير ضمنا إلى التعويض غير الكامل، فقد حدد المشرّع حالات معينة وجب أن يكون بها التعويض غير كامل فالأصل هو أن يكون التعويض كاملا لكن قد يحكم للمتضرر بتعويض يقل مقداره عن التعويض الأصلي وإنّ هذا الحكم يكون استنادا لمقتضيات العدالة .

وهذا ما تطلب منا الوقوف على هذه المشكلة، ودراسة مفاهيم ذات الصلة، والبحث عن أسبابها، إذ لم تحدد التشريعات معنى واضحا للتعويض غير الكامل كذلك لم تجد ضوابط معينة واليات لتقدير هذا التعويض، الا أن للفقه والقضاء دوراً بإيجاد بعض الضوابط والأسس لتقدير هذا التعويض، فقد يراعى هذا التعويض عند تقديره ظروف واعتبارات خاصة بالمسؤول والمتضرر معا يقضي بها استنادا إلى مقتضيات العدالة، إذ أن التعويض غير الكامل يحقق ترضية مناسبة للمتضرر.